



الحروب الإفريقية في عصر العولمة: دراسة في الطبيعة والميكانيزمات

أ. سعاد بوسنية

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر

حملت نهاية الحرب الباردة، بوصفها حدثاً تأسيسياً لنظام عالمي جديد، موجة من التفاؤل ببلوغ السلام العالمي، فلاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية أمكن وضع حد لسباق التسلح، واستثمار المخصصات الضخمة التي كانت موجّهة نحو بناء الترسانة العسكرية في أغراض التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، غير أنّ تطوّرات الأحداث العالمية كشفت لاحقاً نسبة هذا الطرح.

فالتحوّلات البنّوية والقيمية التي شهدتها النّظام العالمي أدّت إلى تراجع محورية الدولة؛ لصالح تنامي عدد وقوّة تأثير مجموعة من الفواعل تحت الدولية وعبر الدولية- من جهة، إلى جانب التغيّرات الحاصلة في نمطية التّهديدات على وقع صعود تهديداتٍ أمنية جديدة، تختلف من حيث مصادرها وطبيعتها عن تلك التي سادت حقبة الحرب الباردة- من جهة أخرى.

يستوجب هذا ضرورة استحداث مقاربات غير تقليدية أكثر استيعاباً لمتغيّرات الوضع الدولي الجديد، خاصّة في ظل وجود عقبة معرفية، أبقت الغموض يلفّ هذا النمط الجديد من التّهديدات التي لم تكن مدرجة ضمن الأجندة الأمنية لوحدة المجموعة الدولية.

إنّ بروز تهديدات عابرة لحدود الدول وأقلّ قابلية للتّحكم، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، ومافيا تجارة السّلاح والمخدرات، وتهريب الأموال والبشر، والتلوث البيئي، والانتشار الوبائي، ومخاطر الدول الفاشلة، والحروب الأهلية، ومشكلات التنمية والفقر، شكّكت في قدرة الدول القومية على مواجهتها عبر تعزيز قدراتها العسكرية وتأمين حدودها الجغرافية فقط؛ باتخاذ إجراءات أحادية الجانب، ولهذا؛ اتّجهت العديد من الأوساط الفكرية والأكاديمية إلى أن تأخذ في اعتبارها استدامة بعض الحروب، وحتى بروز حروب جديدة. وهكذا؛ سرعان ما انهارت هذه النظرة المتفائلة المبشرة بمهد سلام عالمي؛ تحت وطأة التحوّلات العميقة التي شهدتها مسائل السّلم والأمن الدوليّين بعد الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من تغيّر حاسم في طبيعة الحروب- من كونها حروب ما بين الدول؛ إلى التّصعيد في وتيرتها داخل الدول-، بالشّكل الذي يهدّد الاستقرار المحلي والإقليمي والعالمي.

وتعدّ إفريقيا من أكثر بسوّر التوتّر حول العالم، بسبب تفاقم الحروب الداخلية التي تمحورت أساساً حول محدّدات هوياتية زادت في حدّتها عوامل أخرى، كعشائنة الدولة القومية، وانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التنمية وغيرها، وهو ما شكّل تحديات حقيقية أمام عمليات بناء السّلم المستدام في القارة. وقد تصدّرت مسألة تغيّر طبيعة الحرب أجندة المهتمّين، سواء في الدوائر المعرفية أو السياسية بعد الحرب الباردة، كما في عصر العولمة، ما دفعهم إلى الحديث عن «الحروب الجديدة»^(١).

وفي هذا الإطار؛ يمكن رصد مجموعة من المؤشّرات للتّدليل على تغيّر طبيعة الحرب، من ذلك تراجع الحروب بين الدول من منظور كمّي؛ لصالح الحروب الداخلية التي تدور ضمن حدود الدولة أو على أنقاضها، وأصبحت تحتكر ما يفوق ٨٠٪ من إجمالي الحروب اليوم، لكنها تترك مجالاً واسعاً للتّدخل الخارجي Foreign Intervention نذرّاً بمفاهيم أخلاقية حول حقوق الإنسان Human Rights، حيث يفيد برنامج جامعة أوسالا لبيانات الصراع Uppsala Conflict Data Program أنّ عام ٢٠١٤م شهد صراعاً دولياً مسلحاً واحداً فقط، ويتعلّق الأمر بالصّراع الهندي الباكستاني، بينما تمّ تسجيل ٣٩ صراعاً داخل الدول، ١٢ منها- أي ما يعادل ٣٢٪- تمّ تدويلها Internationalized، وشملت الصّراع في: (مالي، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، وأوغندا)^(٢)، فضلاً عن الارتفاع الدراميّ لعدد الضحايا المدنيين، وعليه؛ ستناقش هذه الدّراسة الإشكالية الآتية:

ما خصائص الحروب الإفريقية في عصر العولمة، وهل فقدت المفاهيم التّقليدية للحرب مصداقيتها في التّعامل معها؟

أولاً: نهاية نظام الحرب الباردة وتغيّر طبيعة الحروب الإفريقية؛

من المهم جدّاً إلقاء نظرة عامّة على تاريخ إفريقيا الحديث، من أجل فهم أفضل للحروب الإفريقية المعاصرة، ويتعلّق الأمر هنا بتقصّي وتحليل حجم التّأثير الذي مارسه انهيار المنظومة الشيوعية؛ كتحوّل بنيوي ذي طبيعة سياسية على تغيّر طبيعة الحرب وظهور أنماط جديدة من العنف، فالصّراع المركزي بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة حجب صراعات أخرى في أطراف العالم، حيث عمدت القوّتان العظميان إلى

منها: الحروب ذات الشدّة المنخفضة Low-intensity wars، حروب ما بعد الحقبة الاستعمارية Post colonial wars، الحروب اللاتماثلة Asymmetric wars، الحروب الإثنية Ethnic wars، الحروب الأهلية Civil wars، حروب النوع الثالث Wars of the third kind، حروب الجيل الرابع Fourth generation warfare، الحروب الجديدة New wars، الحروب الصغيرة Small wars.

(٢) Therése Pettersson, and Peter Wallensteen, "Armed conflicts, 1946- 2014", Journal of Peace Research, Vol. 52, No. 4, 2015, p 537, Available at: <http://1journal-of-61533/www.pcr.uu.se/digitalAssets/61pdf.50-peace-research-2015-pettersson-536>

(١) لقد استخدمت مفاهيم متعدّدة للدّلالة على هذه الحروب المعاصرة:

أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من التوتسي والهوتو عام ١٩٩٤م^(١)، ما أفقد المنظمة الأممية- بوصفها ممثلاً للشرعية الدولية- جزءاً مهماً من مصداقيتها وسلطانها الأخلاقية.

ومع تسارع وتيرة العولمة: تزايدت الضغوط الغربية على الدول الإفريقية باتجاه الديمقراطية، والقضاء على الأنظمة السلطوية. وقد تمّ ذلك في مناخ عنف اجتماعي، طبعه عاملان مهيكلان، فمن جهة: ترافقت عملية التحول الديمقراطي مع لاقاعدية الاقتصاد والبنى الدولية: في ظل ضعف القدرات الإدارية للدولة، وخصخصة بعض وظائفها الأساسية، وهو ما ترجم على أرض الواقع إلى حركة عامة من هدم الطابع المؤسسي للدولة، بشكل غذى نمو الممارسات غير القانونية، وظهور كيانات موازية لسلطة الدولة، سمحت بتضايف غير مسبوق لإمكانات تجنّب الملاحقة القانونية، في الوقت الذي كانت فيه القدرات العقابية التي تحتكرها الدولة على درجة عالية من الضعف.

ومن جهة أخرى: تصاحب مطلب التحول الديمقراطي مع تقسّمت وتجزؤ المجتمعات الإفريقية، وهو ما يُفسّر في الواقع الإفريقيّ بتوّع الإثنيات والهويات وتعدّد الولاءات، حيث أخفقت معظم الدول الإفريقية في رهان الاندماج الهوياتي للجماعات المختلفة المكوّنة لها.

وهنا تجدر الإشارة إلى: أنّ التعددية الإثنية- بعدد ذاتها- ليست سبباً كافياً لاندلاع النزاعات المسلحة بين هذه الجماعات، ولكن عندما تستشعر جماعة إثنية أو أكثر الحرمان Deprivation والظلم Grievance الممارسين ضدها، سواء تعلّق الأمر بتقاسم الثروة أو السلطة، تحدث التعبئة Mobilization، وبعبارة أخرى: عندما تصبح الدولة تُدار لحساب جماعة معينة وليس لحساب الأمة، تلجأ بعض الجماعات إلى تبني أشكال مختلفة من التنظيم، بما في ذلك العنيفة منها، كتعبير عن رفضها للوضع، والمطالبة بقدر أوسع من الفرص الاقتصادية، والمشاركة في السلطة السياسية، وتولّي الوظائف العامة والحكومية، وإقرار نوع من العدالة الاجتماعية، وهذه المطالب تعبّر عن نفسها عادةً في شكل توتّرات، سرعان ما تتطوّر إلى تمردات مسلّحة، وفي هذا الإطار

توفير الغطاء والدعم للأنظمة السلطوية- ذات الطابع المدنيّ ظاهرياً- في إفريقيا لمواجهة الجماعات المتمردة المسلّحة في الداخل، في إطار سعيهما نحو استقطابها إلى أحد المعسكرين، لتعزيز موقعه في مواجهة المعسكر الآخر، وضمان مصالحه الأيديولوجية والجيوسياسية.

لقد أمّلت ظروف الحرب الباردة على الدول الإفريقية: أن تصطف في أحد المعسكرين لضمان الحصول على الدعم الضروري لغزو السّلطة أو الحفاظ عليها وبكل ثمن، لكن مع زوال الترتيب العالميّ (ثاني القطبية) تضاءلت القيمة الاستراتيجية لهذه الدول، وتراجعت مكانتها في النظام العالمي، ما أدّى إلى تضيق هامش المناورة لديها، ومضاعفة القيود على خياراتها السياسية، حيث حرمت من الربوع الاستراتيجية التي كانت تتلقاها من القوتين العظميين في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، ودعم سياسيّ ودبلوماسي.

وبتلاشي فرص تلقي العون الدولي، الذي مثّل أبرز سمات الحرب الباردة، انهارت وسائل الضّغط والسيطرة التي طالما وظّنها أحد المعسكرين لاحتواء الحروب الداخلية وضبطها، أو على الأقل منع تفاقمها، وأصبحت أغلب الأنظمة السياسية الإفريقية مهدّدة بالسقوط وبالفوضى الداخلية، خصوصاً أنها تواجه أزمات متعدّدة، وتعاني من تسمّ عجزاً خطيراً في جانب الشرعية، زادت في حدّته مطالب تأكيد الهوية ضدّ الدولة الأمّة التي لم تعرف وجوداً حقيقياً في إفريقيا.

وبنهاية الاستقطاب الدولي الحاد: لم تعد سياسات الغرب اتجاه إفريقيا مندرجة ضمن استراتيجية شاملة لإدارة الصراع مع الشرق، وإنما أصبحت مدفوعة أساساً بالمصالح الغربية المباشرة في المنطقة، وبات التعامل مع دول العالم الثالث عامّة، والدول الإفريقية بصفة خاصّة، حسب خصوصية كلّ حالة على حدة، وقد بدأ هذا التوجّه واضحاً من خلال موقف المجموعة الدولية من عمليات التدخل الإنساني Humanitarian Intervention في النزاعات والحروب الإفريقية، الذي تبيّن- بمرور الوقت- بأنّه لا يستند إلى القانون ولا إلى العدالة، بل إلى القوة، وتحكمه الانتقائية والمعايير المزدوجة.

فالملاحظ: أنّ هذه النزعة التدخلية قد اقتصرّت على حالات محدّدة دون سواها، حيث اتّخذ مجلس الأمن إجراءات ردعية ضدّ العراق فيما يتعلّق بمشكلة الأكراد، وتدخل هناك باسم حماية حقوق الإنسان والأقليات، بينما لم يحرك ساكناً لوقف أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، والتي ذهب ضحيتها

(١) Paul Magnarella, "Explaining Rwanda's 1994 Genocide", Human Rights & Human Welfare, Vol. 2, No. 1, Winter 2002, p 25, Available at <http://www.du.edu/korbel/hrhw/pdf.1-magnarella2/1-2/volumes/2002>

كتب ستيوارت Stewart يقول: إنَّ «اللامساواة في الوصول إلى الموارد أو الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤثر سلباً على الرفاه الفردي والاستقرار الاجتماعي، لكن إذا تزامن هذا التفاوت في الحصول على الموارد والفرص مع وجود بعض الاختلافات الثقافية: فإنَّ الثقافة تصبح عامل تبعية قويٌّ لهذه الجماعات، وما يترتب عن ذلك من اضطرابات سياسية»^(١)، وأحسن مثال في هذا السياق: التراجيديا السياسية والإنسانية التي عرفتها رواندا، والتي وصلت إلى درجة التطهير العرقي.

إنَّ تقاطع العوامل السابقة مع الضغوط التي تمارسها الديناميات الخاصة بالعمولة؛ أدَّى إلى آثار هدامة على استقرار الدول الإفريقية، فباستثناء بعض الحالات^(٢)؛ أدَّت الضغوط باتجاه الديمقراطية إلى انعكاس التفاوتات العرقية التي كانت قد خدّرتها الحرب الباردة، بينما عمّقت برامج الإصلاح الاقتصادي Economic reform programs المفروضة، وعمليات التحرير Liberalization التي صاحبها، من الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، على نحوٍ سرَّع في عملية إجهاد المشروع الديمقراطي، وإغراق القارة في مستنقع من الصراعات والحروب الأهلية.

ثانياً: تحوُّل الحرب: بحث في خصائص الحروب الجديدة في إفريقيا؛

تُجمع العديد من الطروحات التفسيرية على تغيير طبيعة الحرب، وظهور أنماط جديدة من العنف المنظم Organized Violence منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، خصوصاً في إفريقيا، ومن أبرز ملامح هذا التغير: تراجع الحروب بين الدول مقابل انفجار عددها داخل الدول.

وإذا استعرنا عبارات ماري كالدور Mary Kaldor؛ فإننا

نشهد «نهاية الحرب التقليدية بين الدول»، غير أنَّ ذلك لا يعني نهاية العنف، بل إنَّه اتَّخذ أشكالاً مختلفة عن حروب القرن العشرين^(٣)، وهنا نجد أنَّ طبيعة الحروب المعاصرة وخصائصها كانت مثار جدلٍ فكريٍّ ونقاشاتٍ واسعة في السَّنوات الأخيرة، ميدانها حقلُ دراسات الحرب والسَّلام، ولا سيما ما تعلق بالفروق النوعية بين «الحروب القديمة» و«الحروب الجديدة».

وعلى الرغم من تباين المرجعيات التي اعتمد عليها أغلب منظري الحروب الجديدة؛ فإنهم يتفقون -بشكل عام- على أنها تختلف من حيث الكمِّ والكيف عن الأنماط التقليدية السابقة للحرب بين الدول، ما يعكس الحاجة إلى تطوير إطارٍ تفسيريٍّ جديدٍ لها، يتجاوز التَّوصيف الكلاسيكيَّ للحروب الدولية الذي أدركته تحولات عميقة في عصر العمولة، وقد تجلَّى ذلك أساساً من خلال أعمال مارتن فان كريفيلد Martin Van Creveld، وروبرت كابلان Robert D. Kaplan، وكالفي هولستي Kalevi J. Holsti، بينما قدَّمت ماري كالدور^(٤)، في مؤلَّفها الموسوم: (الحروب الجديدة والقديمة: العنف المنظم في عصر العمولة)، أكثر النماذج التحليلية شمولاً للحروب الجديدة، التي تختلف -من وجهة نظرها- عن الحروب القديمة، سواء من حيث الفواعل Actors، أو الأهداف Goals، أو الأساليب Methods، أو طرق التَّمويل Forms of Finance.

إنَّ الحروب الجديدة، حسب كالدور، هي حروب عصر العمولة، التي تحدث عادة في المناطق التي ضعفت فيها الدول التسلُّطية إلى حدٍّ كبير نتيجة لانفتاحها على باقي العالم، وفي ظلِّ مثل هذه الظروف تنهار الحدود الفاصلة بين «الدولة» و«غير الدولة»، بين العامِّ والخاص، بين الخارجيّ والدَّاخلي، بين الاقتصاديِّ والسَّياسي، وحتى بين الحرب والسَّلام، وعلاوة على ذلك؛ فإنَّ انهيار هذه الفروق الثنائية يعدُّ سبباً ونتيجة للعنف في الوقت نفسه^(٥).

(٣) Mary Kaldor, "Wanted: Global Politics", The Nation, November 5, 2001, Available at <https://www.thenation.com/article/wanted-global-politics/>

(٤) Mary Kaldor, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, 1st ed, Cambridge: Polity Press, 1999

(٥) Idem

(١) Frances Stewart, "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development", Working Paper No. 81, University of Oxford: Queen Elizabeth House QEH Working Paper Series, February 2002, p 3, Available at <http://www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/qehwp/qehwps81.pdf>

(٢) خذ على سبيل المثال: تجربة جنوب إفريقيا مع الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy التي نجحت في إرساء أسس حكم ديمقراطي قائم على تقاسم السلطة، وإشراك جميع الأعراق والأقليات المكوِّنة للمجتمع في عملية صنع القرار، وهو ما شكّل قاعدة صلبة لاستقرارها السياسي.

المثال: فإن قرابة ٩ من أصل ١٠ أشخاص أُصيبوا أو قُتلوا خلال الحرب من المدنيين، وذلك نظراً لضعف هياكل الدولة، وتورط عدد من الفواعل الدولية وغير الدولية في الحرب، الأمر الذي أدى إلى عملية خصخصة للعنف.

فالأطراف الرئيسية في الحروب الجديدة لم تعد تقتصر على القوات المسلحة النظامية، وإنما تضم مجموعة واسعة من المتمردين، وشركات الأمن الخاصة، والمرتبقة الأجانب، وأمراء الحرب المحليين، والعصابات الإجرامية التي تتحدى سلطة الدولة، فضلاً عن الجيوش النظامية، بشكل يرفع من حدة العنف وهمجته، واحتمالات الإفلات التام من العقاب، لأن الأطراف المتحاربة لا تحكمها أية قواعد للسلوك خلال الحرب. فالحروب الجديدة التي حطمت النظام المؤسس للدولة،

بمعنى الاحتكار الفعلي للعنف المشروع، هي من دون شك: حروب تقع -تماماً- خارج إطار اتفاقيات جنيف الحامية للمدنيين، فقد بات استهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية للدولة، وليس الأهداف العسكرية، ضمن الغايات الأساسية للحرب، وهذا محدّد مركزيّ جداً لفهم الحروب الجديدة.

٣ - الحروب الجديدة: حروب لامتاثلية:

تشكّل أساليب الحروب الجديدة - في الواقع - إحدى أهم خصائصها المميزة، وتغلب عليها تقنيات حرب العصابات Guerrilla Warfare، وقد تمّ استحداث هذا النمط من أجل تقادي الحاجة إلى التركيز الكبير للقوات المسلحة الذي طبع الحروب القديمة؛ لأنّ حرب العصابات لا تقتصر على ساحة المعركة، وإنما تمتد إلى مناطق كثيرة.

ويستتبع ذلك ضمناً: أنّ المجال المكاني للحروب الجديدة أيضاً ليس محصوراً بميدان المعركة، ولذلك فإن فكرة كلاوزفيتز Clausewitz عن مركز ثقل أو مركز جاذبية الحرب^(٢) The Center of Gravity of War فقدت مصداقيتها في تحليل الحروب الجديدة، التي يمكن أن تندلع في أنحاء متفرقة من الدولة، سواء المدن، القرى، المدارس، دور العبادة، الفضاءات

ويمكن أن تتعارض خصائص «الحروب الجديدة» مع خصائص «الحروب القديمة» على عدد من المستويات المختلفة:

١ - الحروب الجديدة: حروب قائمة على الهوية Identity-based wars

تستند الحروب الجديدة، بشكل أساسي، على دوافع تتعلق بالهوية: (الإثنية، الدينية، القبلية)، وذلك خلافاً للحروب القديمة التي قامت من أجل مصالح جيوسياسية أو أيديولوجية (الديمقراطية أو الاشتراكية)، ولسياسات الهوية منطق مختلف عن الأهداف الجيوسياسية أو الأيديولوجية؛ لأنها تسعى إلى تحقيق المصالح الضيقة لجماعات معينة، بدلاً من تبني سياسات أو برامج تركز على متابعة المصلحة العامة في معناها الأوسع^(١).

٢ - تآكل احتكار الدولة الفعلي للعنف المشروع:

لم تقتصر التأثيرات الواسعة للعولمة على إضعاف قدرة الحكم في بعض الدول الإفريقية فحسب، بل أدت في الحالات القصوى إلى انهيار الدولة وخصخصة الأمن.

ويعدّ ضعف الدولة أو فشلها السمة العامة الأساسية المميّزة للحروب الجديدة، ويربط عدد من الدارسين هذا الفشل بالتآكل التدريجي لقدرة الدولة على احتكار وسائل العنف، وعندما تفقد الدولة هذه القدرة يصبح العنف أسلوباً للحياة، وما يترتب عنه من نتائج خطيرة على سلامة المدنيين ورفاهيتهم، حيث أصبح التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، في سياق الحروب الجديدة، غير واضح على نحو متزايد.

ففي الحروب القديمة: التي تخوضها الجيوش النظامية للدول؛ كانت ساحة الفصل بينها هي ميدان المعركة، وطريقة إعلان الحرب هي: احتلال الأقاليم بالوسائل العسكرية، مع وضوح الحدود بين الجنود والسكان المدنيين.

أما في الحروب الجديدة: فإنّ المعارك نادرة الحدوث، ويتم توجيه معظم أعمال العنف بصورة كبيرة ضد المدنيين بدلاً من الجيوش المدوّة، قرابة ٩٠٪ من ضحايا الحروب الجديدة هم من غير المقاتلين، مقارنة بأقل من ١٥٪ في مطلع القرن العشرين^(٣)، ولو أخذنا «الحرب الأهلية الصومالية» على سبيل

p 11, Available at

<http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a372860.pdf>

(١) Idem.

(٣) تتمحور هذه الفكرة حول افتراض وجود مواقع أساسية تركز عليها فعالية المنظومة العسكرية، وأن استهدافها بنجاح يؤدي إلى انهيار كلي في صفوف القوة العسكرية للعدو، وقد عرّفها كلاوزفيتز بأنها: القطب الذي تتبع منه كل مصادر الحركة والقوة.

(٢) Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, "Preventing Deadly Conflict", Final Report, Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, December 1997,

العامة إجمالاً، لأن هدف المقاتلين هو إطالة أمد الحرب ومواصلة العنف، وهنا نكون أقرب إلى حروب الاستنزاف، حين يصبح الصمود أكثر أهمية من النصر العسكري، بينما يتم تحقيق الفوز في الحرب من خلال الإنهاك النفسي للعدو، وأصبحت عمليات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والمذابح، وحوادث القتل الوحشية، والاعتصاب المنظم، والعنف الجنسي، والتجهيز الإجباري، وسائل رئيسية؛ يؤسس من خلالها أمراء الحروب الجديدة سيطرتهم السياسية، فضلاً عن التجنيد القسري للأطفال على نطاق واسع، حيث تشير التقديرات إلى وجود قرابة ٢٠٠,٠٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة بين ذكور وإناث، تم تجنيدهم في جيوش المتمردين، فواعل رئيسة في الحروب الجديدة؛ لأنهم أقل تكلفة، وأسهل للتجنيد من القوات النظامية، والأهم من ذلك أنهم أسهل لإبقائهم تحت السيطرة^(١).

٤ - الاقتصاد السياسي للحروب الجديدة Political Economy of New Wars

تؤكد أدبيات الحروب الجديدة على دور العامل الاقتصادي بوصفه متغيراً تفسيرياً مهماً لفهم ديناميات حروب عصر العولمة، ومع أن اقتصاديات الحرب ليست ظاهرة جديدة؛ فإن العولمة أوجدت نمطاً جديداً من الاقتصاد السياسي المرتبط بالحروب الجديدة، ففي حين قام اقتصاد الحروب القديمة على تعبئة الإنتاج وتخصيصه لدعم المجهود الحربي، عبر مجموعة من الإجراءات، مثل زيادة معدلات الضرائب، نجد أن هذه الإيرادات الضريبية قد تراجعت، في إطار اقتصاد الحرب المعلوم The Globalized War Economy، لصالح أشكال جديدة من التمويل الخاص، وتشمل أعمال السلب والنهب، والسوق السوداء، والمساعدات الإنسانية، ودعم الشتات، وعمليات الخطف، وتهريب المخدرات والبشر، والاتجار غير المشروع في الموارد الأولية الخام القابلة للتبادل، مقابل الحصول على الأسلحة، سواء تعلق الأمر بالأخشاب أو الألماس أو النفط، والذي ينطوي على بُعد دولي عميق، وله ارتباطاته بشبكات التجارة العالمية، كما هو الحال في أنغولا مثلاً، حيث مارس كل من الحكومة والحركات المتمردة عمليات اتجار غير مشروعة بالألماس والنفط، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تحصّلت الميليشيات الخاصة التابعة للرئيس الأسبق دينيس ساسو نغيسو Denis Sassou Nguesso على جزء من

تمويلها خلال الحرب الأهلية عام ١٩٩٧م من بيع حقوق استغلال احتياطيات النفط، وضمن السياق نفسه؛ جمع تشارلز تابلور Charles Taylor زعيم الحرب الليبيري ٤٠٠ مليون دولار في السنة الواحدة خلال الحرب الأهلية التي استمرت من ١٩٩٢م وحتى عام ١٩٩٦م، أي أن الحرب أصبحت مؤسسة اقتصادية مربحة، فمن خلال خلق جماعات لها مصالح اقتصادية في الإبقاء على حالة الحرب؛ أصبح العنف - في حد ذاته - هدفاً للحروب الجديدة، حيث يعتمد الحفاظ على مصادر الدخل على استمرار العنف، وبالنسبة؛ فإن الاقتصاد السياسي للحروب الجديدة يعمل على تعزيز نظم العنف الممنهج واستدامتها.

ومن وجهة نظر كالدور؛ على الرغم من الاتجاه، في بعض الأحيان، نحو تبرير دوافع الحروب الجديدة بالمكاسب الاقتصادية، إلا أنه من الصعب جداً التمييز بين أولئك الذين يستخدمون غطاء العنف السياسي لأسباب اقتصادية، وأولئك الذين ينخرطون في الأنشطة الاقتصادية لتمويل قضيتهم أو مشروعاتهم السياسية^(٢).

ثالثاً: الحروب الإفريقية الجديدة: حروب محلية، وأبعاد عابرة لحدود الدول؛

أدى فشل «الدولة الإفريقية» في أدائها الوظيفي إلى انحسار شرعيتها لدى الجماعات المكونة لها، وفي الحالات القصوى إلى استقالة الدولة، أي بروز أنماط متعددة للضبط السياسي والاجتماعي بعيداً عن الدولة، وفي هذا الإطار يقول جاكسون Jackson: إن السياسة الهشة قابلة للاختراق، ولذلك من السهل جداً تحويل القضايا الداخلية في مجتمعات العالم الثالث إلى قضايا دولية، وقياساً على ذلك؛ فإن كل حرب داخلية تخلق الطلب على التدخل الخارجي، فالحروب الجديدة هي حروب ذات طابع محلي تخص دولة معينة، لكنها غالباً ما تتخذ بُعداً إقليمياً أو دولياً بفعل عامل الانتشار Spillover، ومن ثم لا يكفي التركيز على المحددات المحلية للعنف Domestic Determinants of Violence فقط عند دراسة حروب عصر العولمة، وإنما يجب الاهتمام بالعمليات العابرة للحدود Transnational Processes، والتي يتم من خلالها امتداد خطر الحرب إلى دول الجوار الإقليمي، وتشمل:

Mary Kaldor, "In Defence of New Wars", (٢)

.Op.cit., p 3

(١) - Patrick A. Mello, Op. cit., p 3

١ - حركة المتمردين واللاجئين عبر الحدود:

الذي يؤثر سلباً في العلاقات الثنائية بين دول الملجأ ودول المنشأ، فهذه الأخيرة كثيراً ما تتهم الأولى بتوفير ملاذ آمن للجماعات المتمردة التي تتشط ضد حكومتها الرسمية، فمثلاً: قام أفراد من اللاجئين التوتسي الروانديين بالسَّلح في أوغندا، وتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية التي نفذت هجماتها على رواندا انطلاقاً من الأراضي الأوغندية، وبلغت مشارف العاصمة كيغالي، قبل أن تتراجع بسبب الدعم الذي قدمته كل من فرنسا والكونغو إلى حلفائها في الحكومة الرواندية.

لكن: قد ترى حكومة الدولة المضيفة، في الوقت نفسه، أن الحفاظ على قواعد للمتمردين على إقليمها لا يتفق مع أهداف سياستها الخارجية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني مواقف متشددة ضدها، تشكل تهديداً موضوعياً لأمنها القومي، فعلى سبيل المثال: أنشأ بعض اللاجئين التوتسي القادمين من رواندا تنظيمات سياسية تتشط في معارضة نظام الرئيس ميلتون أوبوت Milton Obote في أوغندا، كما شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تصعيداً عنيفاً للتوترات العرقية في شرق البلاد نتيجة التدفق الواسع للاجئين جراء استمرار الحرب الأهلية في رواندا.

٢ - التضامنيات العابرة للحدود:

لم تكن التقسيمات الجغرافية للسيادة متفهمة مع الحدود الثقافية للجماعات، وهنا يبرز دور جماعات الشتات Diaspora، أو الجماعات ذات القرابة العرقية على حدود الدول، في تدويل الصراع المسلح الداخلي، وهي كيانات سوسيو- سياسية نشأت نتيجة للهجرة القسرية، ينتمي أفرادها إلى نفس الأصل الإثني أو القومي، ويقومون بشكل دائم بصفتهم أقليات في دولة مضيفة أو أكثر، ويحافظون على اتصالات منتظمة مع وطنهم الأم، ومع الأفراد والجماعات من نفس الخلفية المقيمين في بلدان مضيفة أخرى^(١)، ولذلك: فإن اندلاع العنف في دولة ما له انعكاسات في دول أخرى، من خلال منطلق العدوى Contagion، أو عملية التبعية التي تتم في الدول المجاورة لدى القومية نفسها، فعلى الرغم من انتشار هذه الجماعات عبر الحدود: فإنها تتقاسم الإحساس نفسه بالهوية المشتركة Shared Identity، وإذا أضفنا إلى ذلك صعوبة اندماجها في المجتمعات المضيفة: فإنه

أسفرت أعمال العنف الممنهج أو المنظم الموجهة أساساً ضد السكان المدنيين، باعتبارها السمة الأكثر بروزاً للحروب الجديدة، عن تضخم نسب النزوح القسري Forced Displacement، بما في ذلك: أعداد اللاجئين Refugees، وطالبو اللجوء Asylum-seekers، والنازحون داخلياً Internally displaced persons، الفارون من جحيم الموت، حيث تشير إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى وجود ١٦,١ مليون لاجئ حول العالم نهاية عام ٢٠١٥م.

وتضم منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكبر تجمع للاجئين بنحو ٤,٤ ملايين شخص، ينحدر معظمهم من خمس دول رئيسية، هي: (الصومال، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى)، إذ قدر عددهم بنحو ٣,٥ مليون لاجئ مع نهاية عام ٢٠١٥م، أي ما يعادل ٨٠٪ من إجمالي اللاجئين بهذه المنطقة^(٢).

وتشكل تدفقات اللاجئين إلى دول الجوار الإقليمي عاملاً قوياً لعدم الاستقرار، سواء في الدول المصدرة أو المضيفة، وذلك من خلال نوعين من الآليات على الأقل، فمن جهة: تعد موجات اللاجئين إرهاباً لحالة من عدم الاستقرار السوسيو- سياسي، خصوصاً إذا كانت تركيبتهم الإثنية أو العرقية أو الدينية مختلفة عنها في الدولة المضيفة، حيث يمكن للاجئين في هذه الحالة تغيير التوزيع السكاني، بشكل قد يؤدي إلى الإخلال بميزان القوة السياسية بين الجماعات المتعايشة أصلاً عند الحد الأدنى من مستويات التوافق السياسي.

ومن جهة أخرى: يفرض التدفق الكبير للاجئين جملة من التحديات السوسيو- اقتصادية على الدولة المضيفة، ما يؤدي إلى ارتفاع حدة التوتر في المجتمع المضيف الذي يطالب حكومته بضرورة الحد من تحويل النفقات العامة للاستجابة لتدفقات اللاجئين^(٣)، أو حتى تعليق حق اللجوء.

وبالمقابل: يتخذ المتمرّدون من مخيمات اللاجئين قواعد خلفية لشنّ عملياتهم العسكرية ضد بلدانهم الأصلية، الأمر

(١) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Global Trends: Forced Displacement in 2015", Geneva: UNHCR, 2016, p 14, Available at: <http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf>

(٢) Idem.

Gabriel Sheffer, Diaspora Politics: At Home (٢) Abroad, 1st ed, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, pp 9- 10

يصبح من الشرعي القول بدورها في التحريض على العنف، ويتمثل الأساس المنطقي لهذه النتيجة في أن وجود أعضاء هذه الجماعات عبر الحدود يعني توفير قاعدة دعم أكبر للتمرد العرقي، من خلال ضلوعها في عمليات تهريب للأموال والأسلحة، والمواد الخام، والمخدرات، والبشر، والسلع بين مناطق الصراع والأسواق العالمية، والتي تشكل عنصراً مهماً لاقتصاد الحرب.

وقد مارسست هذه الجماعات دوراً في استمرار الحرب الأهلية في الصومال، والصراع في دارفور، من خلال دعم الأطراف المتحاربة مالياً ومادياً.

٣- التدخل الخارجي:

تؤدي الأطراف الثالثة Third Parties، مهما كانت طبيعتها، دوراً أساسياً في تشكيل ديناميات الحرب، فمن خلال توفير قدرة إضافية لأحد أطراف الصراع في صورة تمويل، أو أسلحة، أو تدريب، أو غيرها من أشكال الدعم، يمكن للمساعدة الخارجية External Assistance إحداث تغيير جذري في علاقات القوة بين الجماعات المتحاربة.

وقد ورد في تقرير لمؤسسة راند RAND Corporation حول كيفية إنهاء التمردات المسلحة: أن طبيعة الدعم الخارجي External Support وانتظامه؛ يعدّ - في كثير من الأحيان - متغيراً حاسماً في تحديد مخرجات الحروب الأهلية^(١).

غير أن الوقائع الميدانية تؤكد أنه: عندما لا تؤدي التدخلات الخارجية في الصراعات الداخلية إلى تحقيق نصر عسكري سريع؛ فإنه من المرجح تصعيد حدّة العنف المسلح، وإطالة أمد الصراع بمرور الزمن، وما يرافقه من احتمالات اتّساع نطاق العنف الداخلي، وتحوّله إلى حرب إقليمية ممتدة، وهو ما يدفعنا إلى القول بقيام علاقة سببية موجبة بين التدخل الخارجي وتفاقم العنف الداخلي: لأن إرساء السلام يتوقف في النهاية على دوافع الأطراف المتدخلة التي لا تخلو من النزعة البراغماتية، ومدى فعالية المبادرات الاقتصادية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية التي تطرحها.

ويمكن هنا الاستشهاد بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي لم يؤدّ إلى تثبيت مسار تطورها السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما استقطب أغلب الدول المجاورة لما اعتبر «أكبر حرب في إفريقيا»، من خلال انخراط سبع دول إقليمية على الأقل، سواء لدعم حكومة كابيلا Kabila أو الحركات التمردية، منها: (أنغولا، ناميبيا، زيمبابوي، أوغندا، ورواندا). وتبع دوافع هذه الدول للتدخل في الصراع الكونغولي من منطقتين: أولهما اقتصادي؛ بهدف وضع اليد على الثروات المعدنية في شرق الكونغو، ولا سيما النحاس، والكوبالت، والكولتان، والذهب، والألماس، والقصدير. أما المنطق الثاني؛ فهو الانشغالات الأمنية المتمثلة أساساً في تفكيك معسكرات تدريب المتمردين الروانديين والأوغنديين في شرق الكونغو وتجديد نشاطهم، الذي ضاعف من التوترات السياسية على المحور: كينشاسا- كيغالي- كمبالا.

الخاتمة:

شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي ظهور نمط جديد من الحروب في إفريقيا، باعتباره أحد مظاهر عصر العولمة، أدى إلى إحداث القطيعة مع المنطق الكلاووزفيتزي القديم للحرب. وتختلف الحروب الجديدة عن الحروب القديمة التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين، سواء من حيث الفواعل، أو الأهداف، أو الأساليب، أو طرق التمويل، وتحدث عادة نتيجة لتآكل شرعية الدولة وانهيار قدرتها على الاحتكار الفعلي للعنف المشروع، فالحرب في التصور الكلاسيكي هي: عنف تظمه الدول في إطار الجيوش النظامية، لكن في سياق الحروب الجديدة أصبح العنف خارجاً عن السيطرة، نظراً لتورط مجموعة واسعة من الفواعل الحكومية وغير الحكومية، فعندما تعجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية المتمثلة في توفير الحد الأدنى من الأمن لمواطنيها، يلجأ كل فرد للاحتماء بسلاحه ضماناً لسلامته، على نحو يوسع من نطاق العنف وهمجيته، ما يعني استحالة احتواء رقعة الحروب الإفريقية، بما يمنع امتدادها، فتحوّلت إلى حروب تطهير عرقي، وأزمات إنسانية ممتدة باهظة التكاليف بالنسبة للدول المعنية والمجتمع الدولي على المدى الطويل.

إن القيام بعملية إعادة بناء شرعية «الدولة الإفريقية» يعدّ مدخلاً جيداً للسيطرة على العنف، وذلك من خلال اعتماد الشرعية الدستورية، والمأسسة، وسيادة حكم القانون، بوصفها مرجعية وحيدة لممارسة السلطة، بما يجعل من «الدولة الإفريقية» - من جديد - تعبيراً عن إرادة جماعية، وفضاء حقيقي للعيش المشترك ■

(١) Patricia L. Sullivan, Johannes Karreth, "The conditional impact of military intervention on internal armed conflict outcomes", Conflict Management and Peace Science, Vol. 32, No. 3, July 2015, pp 269- 288, Available at: <http://www.jkarreth.net/files/sullivan.karreth.2015.pdf>